



الرقم: ف 2 / د 4 / 3498 / 2010م
التاريخ: 05 مايو 2010م

صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
الموقر
رئيس مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،،،

الموضوع: التقرير النهائي للجنة التحقيق البرلمانية في شركة طيران الخليج

أتشرف بأن أرفع إلى سموكم الكريم خالص التحية والتقدير والاحترام مقدراً تعاون الحكومة الموقرة الدائم مع مجلس النواب تحقيقاً لما نصبوا إليه جميعاً لخدمة هذا الوطن العزيز.

ويطيب لي أن أحيط سموكم الكريم بأن المجلس قد ناقش التقرير النهائي للجنة التحقيق البرلمانية في شركة طيران الخليج في جلسته التاسعة والعشرين المنعقدة بتاريخ 05 مايو 2010م، وما أجري عليه من تعديل وما أضيف إليه من توصيات أثناء الجلسة، وحالته إلى الحكومة.

وبناءً عليه يشرفني أن أرفع لسموكم الكريم التقرير النهائي للجنة التحقيق البرلمانية في شركة طيران الخليج وما تضمنه من توصيات لاتخاذ ما ترونه بشأنه، شاكرين ومقدرين تعاون سموكم الكريم والحكومة الموقرة مع مجلس النواب، آمليين من سموكم توجيه أصحاب المعالي والسعادة الوزراء المعنيين لتدارس التوصيات التي تضمنها التقرير وإحاطة المجلس بشأنها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. حمد
م. خليفة بن أحمد الظهراني

رئيس مجلس النواب

المرفقات:

* قرار المجلس رقم (234)

* نسخة من تقرير اللجنة المختصة



قرار مجلس النواب بخصوص تقرير لجنة التحقيق البرلمانية في شركة طيران الخليج

ناقش مجلس النواب تقرير لجنة التحقيق البرلمانية في شركة طيران الخليج.

وبعد الاطلاع على تقرير اللجنة ، وما انتهت إليه من توصيات،

وبعد المداولة، فقد قرر المجلس الموافقة على تقرير لجنة التحقيق البرلمانية في شركة طيران الخليج ، وما عدل و أضيف على توصيات اللجنة ، بالأغلبية وبصفة نهائية، وإحالة إلى الحكومة الموقرة استناداً للمادة (69) من الدستور والمادة (164) من اللائحة الداخلية للمجلس وهي كالتالي:

1- تقديم تفسير من الحكومة لعدم تعاون معالي وزير المالية مع لجنة التحقيق ومخالفته للدستور واللائحة الداخلية لمجلس النواب وتقايسه الواضح عن الإجابة عن استفسارات اللجنة أو تحديد موعد واضح للرد عليها، وهو الأمر الذي أعاق عمل اللجنة.

2- ضرورة التزام شركة طيران الخليج بأحكام قانون تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (36) لسنة 2002 في بيع وشراء واستئجار



- الطائرات وعقود صيانة الطائرات وجميع صفقات البيع والشراء المذكورة في المحور الأول للجنة التحقيق، وبالأخص فيما نصت عليه المادة (10) من القانون سالف الذكر بشأن اختصاص مجلس المناقصات بمسؤولية الإشراف على جميع المناقصات في الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون، ومنها شركة طيران الخليج.
- 3- محاسبة المسؤولين بسبب مخالفتهم للقوانين والأنظمة - خاصة فيما يتعلق بالمرسوم بقانون رقم (36) لسنة 2002 بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية- والتفريط في حقوق وممتلكات الشركة، من خلال الدخول في صفقات خاسرة في عملية شراء الطائرات، وبيعها، واستئجارها الأمر الذي أدى إلى إهدار المال العام.
- 4- تشكيل لجنة تضم مديري ورؤساء الإدارات والأقسام المعنية بشركة طيران الخليج، بالإضافة إلى ممثلين عن وزارة المالية، والجهات الأخرى ذات العلاقة، يعهد إليها بمهمة الإشراف على إجراءات شراء الطائرات، واستئجارها، ومراجعة جميع عقود الصيانة وإعداد دراسات الجدوى المالية والاقتصادية لفتح المحطات العالمية، واستقدام المستشارين، وتوظيف الخبراء، بديلاً عن الممارسة التي تركت هذه المهمات إلى أشخاص محدودين، وضمان اتخاذ القرارات المناسبة والطرق الأنسب في إدارة عمليات الشركة الفنية.
- 5- تشكيل لجنة مختصة تشارك فيها وزارة المالية والجهات الأخرى ذات العلاقة يعهد إليها مهمة تنفيذ توصيات ديوان الرقابة المالية للعامين 2007 و 2008م المتعلقة بالشركة، وبالأخص من ذلك ما يتعلق بتنظيم المناقصات والمشتريات الخاصة



- بالشركة وفق قواعد المرسوم بقانون رقم (36) لسنة 2002، ودراسات الجدوى المالية والاقتصادية للطرق المتاحة للشركة لاستئجار الطائرات.
- 6- تبني إستراتيجية واضحة لبحرنة الوظائف، وإحلالهم محل العمالة الأجنبية وفق برنامج زمني محدد، وتأهيل الكوادر البحرينية لتبوء دورهم المناسب في إدارة الشركة، وخصوصا في الوظائف القيادية فيها على أن يتم ذلك وفقا لأحكام الدستور والقوانين المنظمة لذلك وبطريقة لا تؤثر على أداء الشركة وخططها التشغيلية.
- 7- المحافظة على الخبرات الوطنية بالشركة وعدم التفريط فيها، إذ لوحظ خروج الخبرات الوطنية من شركة طيران الخليج باتجاه شركات الطيران الخليجية الأخرى، بسبب عدم حصول البحرينيين على حقوقهم الكاملة في الشركة.
- 8- الفصل بين وظيفة رئيس مجلس إدارة شركة طيران الخليج ووظيفة الرئيس التنفيذي لشركة ممتلكات، وذلك عملا بمبدأ عدم تضارب المصالح وتعزيزا للشفافية.
- 9- وضع خطة واضحة وبرنامج عملي يحدد مبالغ الدعم الحكومي التي تحتاجها الشركة لتغطية الخسائر والفترة الزمنية التي ستتمكن الشركة من خلالها للوصول إلى الربحية، مع ضرورة توضيح طرق صرف هذه المبالغ.
- 10- ضرورة تفعيل قسم التدقيق سواء بإيجاد الكوادر المؤهلة للقيام بهذه المهمة من داخل الشركة أو بتكليف شركات تدقيق خارجية، وذلك للقيام بالتدقيق على إدارات وأقسام وأنشطة الشركة، حيث لوحظ وجود ضعف شديد في أنظمة الرقابة الداخلية، الأمر الذي يسهل حدوث التجاوزات واستمرارها.



11- ضرورة الحفاظ على حقوق جميع الموظفين البحرينيين وعدم اتخاذ أي إجراءات من شأنها تسريحهم أو فصلهم فضلا تعسفا وخاصة النقابيين الذين لهم دور بارز في الدفاع عن حقوق الموظفين، وبالأخص منهم نائب رئيس نقابة طيران الخليج السيد غازي المرابطي، وإلغاء قرار فصله التعسفي، وإرجاعه فورا إلى عمله، مع التأكيد على ضرورة المحافظة على الكفاءات المتميزة.

12- ضرورة مراجعة الرواتب والمزايا العالية التي يحصل عليها الموظفون الأجانب ولاسيما ذوو المناصب العليا وتحديد نطاق عملهم والتأكد من حيازتهم لمؤهلات تناسب وظائفهم.

13- إعادة تشكيل مجلس إدارة كفوؤ ومتخصص لإدارة شركة طيران الخليج.

(قرار رقم (234) من دور الانعقاد السنوي العادي الرابع -
الفصل التشريعي الثاني - الجلسة التاسعة والعشرون -
الثلاثاء 20 جمادى الأولى 1431هـ - 4 مايو 2010م)